

لقاء عون - جمعج دخل مرحلة الصمت والانتظارات من الحوار مختلفة بين فريق وآخر



مخزومي وكيشيشيان

لم يحدد موعد اللقاء بين رئيس كتلة التغيير والإصلاح العماد ميشال عون ورئيس حزب القوات سيمر جمعج بعد. وعلى رغم ذلك، تؤكد المواقف الصادرة عن وزراء ونواب الكتلة «أن مسار الحوار ملكهما فقط، وأن المرحلة هي صمت قبل الكلام الكبير المرتجي». في حين أكدت مواقف أخرى «أن الحوارات القائمة إيجابية وضرورية، وهي ليست فقط مسؤولية وطنية لبنانية بالنسبة إلى القادة المسيحيين إنما هناك مسؤولية مسيحية عربية ومن الضروري التوصل إلى اتفاق وهذا ما نتمناه».

السيد

وأكد رئيس المجلس السياسي في حزب الله إبراهيم أمين السيد «أن أبواب الحوار يجب أن تبقى مفتوحة بين المسلمين لإطفاء نار الفتنة ولبعث الأمل». وقال خلال مائدة عشاء أقامها حزب الله لشخصيات سياسية ودينية في قاعة مطعم فاميلي هانوس: «المؤشرات والأحداث والمعطيات والعلاقات والمعلومات الموجودة اليوم، تُشّر جميعها إلى أننا دخلنا وبخلف المنطفة بالكامل في مرحلة البحث عن الحلول والتسويات». وأضاف: «نحن معنيون في هذا الزمن بأن لا نفلق الأبواب، وإنما أن نفتح عقولنا وقلوبنا ونمد أيدينا من أجل إطفاء نار الفتنة».

جريساتي

وأوضح الوزير السابق سليم جريساتي «أن الحوار المرتقب بين «الرئيس» و«الحكيم» أصبح مساره ملكهما فقط، ذلك أنه دخل في التفاصيل التنفيذية والعملية. والإجواء الحوارية السائدة في البلد حالياً، تحفز على إجراء مثل هذا اللقاء، إلا أن الأضواء عن أي معنى آخر في شأنه لم يعد بمقدور أحد من القريبين من «الرئيس» و«الحكيم» في هذه المرحلة التي أضحت مرحلة صمت قبل الكلام الكبير المرتجي»، معتبراً «أن تيار المستقبل أو على غير ذلك، إما أن يكون غير مطلع، أو مُغالياً أو مواطناً على إفشال الحوار وهنا يكمن الخطر». وأكد «أننا وصلنا إلى مرحلة الصمت حالياً،

البناء

الفيزا على السوريين تدخل حيز التنفيذ

السيد يبدي تعجبه من تفاضي فريق 8 آذار الحكومي عن هذا التجاوز



دخل قرار فرض سمة دخول على السوريين القادمين الى لبنان «الفيزا» حيز التنفيذ اعتباراً من يوم أمس، في إجراء هو الأول من نوعه في تاريخ البلدين. وتشمل المعايير الجديدة المفروضة على السوريين أنواعاً مختلفة من السمات والإقامة، هي السمة السياحية والإقامة الموقرة وسمات أخرى للراغبين بالدراسة في لبنان، أو للسفر عبر مطار بيروت أو أحد الموانئ البحرية، أو للقادمين للعلاج أو لمراجعة سفارة أجنبية، في حين يطلب إلى الدائرة الاقليمية في الأمن العام اللبناني على أن يعطي تأشيرة لمدة ستة شهور قابلة للتجديد.

وفي السياق، رأى وزير الشؤون الاجتماعية رشيد درباس «أن القرار لا يتطابق تأشيرته دخول إلى الأراضي اللبنانية من السفارة اللبنانية في دمشق، بل يستلزم على المعابر الشرعية اللبنانية، على أن ينظم السوري وضعه القانوني خلال شهر، عبر الحصول على إقامة عمل لمدة عام، بموجب نظام الكفالة». وأشار «أنه تم تخصيص رد الفعل على الإجراءات أكثر مما تحتمل، لأنها تنفذ منذ مدة بطريقة غير معلنه»، مشدداً في الوقت عينه «على ضرورة وضع حد لموجة النزوح لأن لبنان يفرق».

وأعلن «أن عدد النازحين المسجلين قبل إصدار القرار وصل إلى مليون ومئة وخمسة وتسعين ألف نازح وقد انخفض العدد بعد القرار إلى مليون ومئة ألف، من المتوقع أن تشهد مزيداً من الانخفاض نتيجة بعض الإجراءات التي ستتخذها الوزارة». في المقابل، اعتبر المدير العام للأمن العام السابق اللواء جميل السيد «أن مصدر قرار تعديل نظام تأشيرات الدخول للسوريين إلى لبنان، ليس الأمن العام، وأن الأمر لو ترك اللواء عباس إبراهيم لوحده لولا أفضل، مشيراً إلى أن هذا القرار هو قرار سياسي ينبغي بحسب القوانين أن يصدر عن مجلس الوزراء مجتمعاً بعد استشارة الأمن العام، لأن يصد عن وزير الداخلية أو عن رئيس الحكومة منفرداً، مبدياً تعجبه من تفاضي فريق النازح من آذار الحكومي عن هذا التجاوز.

وتابع اللواء السيد، في حديث لإذاعة النور، «أن في اعتقادنا أن القرار الأخير غير قابل للتطبيق عملياً ويرتبط في سياق آخر، غادر عضو هيئة الرئاسة في الحركة أمل خليل حمدان إلى طهران ممثلاً رئيس مجلس النواب نبيه بري على رأس وفد من الحركة ضم: عادل عون وصلاح فحص وسلمى بدوي للمشاركة في المؤتمر الدولي الثامن والعشرين للوحدة الإسلامية الذي يحضر ممثلون عن أكثر من اثنين وسبعين دولة وبعودة من الأمين العام للمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الدكتور الشيخ محسن الأركي.



مراد يفتتح جامعاً في المنارة

الماروني بشارة الراعي، وهذه الحوارات ضرورية ولا بد منها، وهي ليست فقط مسؤولية وطنية لبنانية بالنسبة إلى القادة المسيحيين إنما هناك مسؤولية مسيحية عربية ومن الضروري التوصل إلى اتفاق وهذا ما نتمناه». وقال غانم «لا أجواء جديدة في موضوع انتخاب رئيس للجمهورية، إنما السعي مستمر على أمل حصول بوادر إيجابية في المرحلة المقبلة».

وهبي

وأكد النائب أمين وهبي، «أن الحوار بين «المستقبل» وحزب الله سيكون مفيداً، ويمكن إذا تمت ملاقاتنا في منتصف الطريق ان تخفف منسوب التوتر الذهني، ويمكن التوافق على مبدأ الرئيس التوافقي». إلى ذلك، اعتبر وهبي «أن قرار فرض «الفيزا» على دخول السوريين إلى لبنان صائب ويلزمه استكمال في الكثير من الأمور، حتى لا يتحمل لبنان المزيد من الأعباء في ظل التحدي الدولي»، وأشار إلى «المجمع الدولي يذوق على لبنان المديح ويقلل من المساعدة».

فتفت

وأوضح النائب احمد فتفت في تصريح «أن الأمور الفضيلة لن تحسم الآن مثل سلاح حزب الله»، وقال في تصريح «الجميع في «المستقبل» مع الحوار وعندما نؤش هذا الموضوع كان هناك إجماع، ولكن الانتظارات من هذا الحوار مختلفة بين فريق وآخر، وهناك انتظارات مباشرة نأمل بأن تحصل عليها لتخفيف الاحتقان».

وأشار فتفت إلى «أن الانتظارات البعيدة المدى لا أحد ينتظرها الآن وهناك توافق كامل في تيار المستقبل على ان المواضيع الأساسية الخلاقية ستبقى مع حزب الله، وتحديدًا في ما يخص موضوع السلاح وتدخله في سورية».

مراد

ورأى رئيس حزب الاتحاد الوزير السابق عبدالحرحيم مراد أن الحلول الجزئية

جنبلاط: لعدم تعقيد الإجراءات للنازحين ولا احترام الوسطاء في قضية العسكريين

لفت رئيس اللقاء الديمقراطي النائب وليد جنبلاط «أنه صحيح أن عدد النازحين السوريين إلى لبنان كبير وضخم، وصحيح أيضاً أن هذه الأعداد تشكل عبئاً على الواقع الاقتصادي والاجتماعي الداخلي، ولكن هذا يفرض به ألا يؤدي إلى تعقيد الإجراءات بحق النازحين والمواطنين العاديين على المعايير الحدودية من دون دراسة واقفة».

ودعا جنبلاط في موقفه الأسبوعي لجريدة الأنباء الإلكترونية الصادرة عن الحزب التقدمي الاشتراكي وزير الداخلية نهاد المشنوق والمدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم «للاخذ في الاعتبار في إدارة هذا الملف الحساس والصعب ما يوفق بين المصلحة الوطنية اللبنانية العليا وبين حفظ كرامات النازحين السوريين». وذكر بضرورة الحفاظ على المعاملة اللائقة لأهل عرسال وعدم التعاطي مع هذه البلدة على أنها تماثل قندهار، كما ذكر به أن الظروف التي تولدت في تلك المنطقة ليست سوى إحدى نتائج تداخل الصراع اللبناني - السوري»، ودعا في هذا المجال لاحترام الوسطاء الذين يقومون بعمل الخير وبيدولون جهوداً كبيرة للأفراج عن العسكريين اللبنانيين وإنهاء هذه المشكلة الإنسانية».

مالكو العقارات: للمباشرة بتطبيق القانون الجديد

دعت نقابة مالكي العقارات والأبنية المؤجرة، «المالكين على جميع الأراضي اللبنانية إلى مباشرة تطبيق القانون الجديد للإيجارات النافذ حكماً وفق المهل المعمول بها، والذي نشر في الجريدة الرسمية في ملحق العدد 27 بتاريخ 26 حزيران 2014». وذكرت في بيان أصدرته إثر اجتماعها الدوري، «بان المجلس الدستوري رد الطعن بالقانون واكتفى بإلغاء مادتين وفقرة من مادة ثالثة، ما يعني أن المجلس بصفته سلطة قضائية عليا أقر بدستورية القانون وأصدر وثيقة تاريخية أعلن فيها صراحة ضرورة إعادة التوازن في العلاقة بين المالكين والمستأجرين، وطالب الدولة بتحمل مسؤولية تأمين السكن إلى المستأجرين». وهايت النقابة به المالكين والمستأجرين مراجعة اللجنة القانونية للنقابة على الرقم: 71 - 175 429 لتأمين حسن سير التطبيق، وتفاذي الدخول في نزاعات قضائية سيكون المستأجر الخاسر الوحيد فيها».

وأعلنت أنها تؤيد ترميم المواد، التي أبطلها المجلس الدستوري في قراره الأخير، في لجنة الإدارة والعدل بما يضمن إنشاء صندوق دعم ذوي الدخل المحدود من المستأجرين، لكننا نرفض توسيع دائرة المستفيدين من الصندوق لتشمل الميسورين والأغنياء، إلا في حال ربط الصندوق بالمستأجرين مباشرة وعدم تحميل المالك القديم هذه المسؤولية».

وأكدت «أن المرحلة المقبلة ستشهد انطلاقاً جديدة لقطاع الإيجارات بما يخدم فئات الشباب بالتحديد»، لافتة إلى «أن قيمة بدلات الإيجار ستشهد انخفاضاً طبعياً بعد ارتفاع نسبة إخلاء المنازل وخصوصاً من المستأجرين المزودجين الذين يقيمون بالإيجار ويتملكون شققاً أخرى بمسافات قليلة بين المنزلين».

موظفو الإدارة العامة:

السلسلة حاجة وطنية

أعلن رئيس رابطة موظفي الإدارة العامة محمود حيدر «أن القرار السلسلة أصبح حاجة اجتماعية وطنية وأكثر من ضرورة لأنها تساهم في حفظ الأمن والاستقرار في البلد». وأشار في بيان إلى أنه «لا يجوز أن يبقى راتب الموظف الإداري في أسفل سلم رواتب العاملين في القطاع العام والمؤسسات العامة»، معلناً استعداد الرابطة إلى اعتماد كافة السبل الديمقراطية وصولاً إلى إقرار سلسلة عادلة تؤمن العدالة والمساواة بين مختلف القطاعات الوظيفية وتساهم في رفع الغبن اللاحق بالإداريين منذ عام 1997. وكذلك رفض أي زيادة في ساعات الدوام، مطالباً «الانضمام بالاتفاقات المعقودة مع الحكومة السابقة على أن تكون السلسلة من 1/7/2015، ومن دون أي تقسيط، وضرورة زيادة راتب الفئة الثالثة».

وتمنى حيدر على الرئيس نبيه بري الدعوة لجلسة عامة تقر فيها سلسلة تؤمن حقوق الموظفين والأجراء والمتقاعدين والمهاجرين والعاملين على الساعة والمتقاعدين، لافتاً إلى «أن الرابطة ستفرض أي سلسلة لا تضمن هذه الحقوق أسوة بكافة القطاعات وتأميناً لمبدأ العدالة والمساواة بين مختلف القطاعات».

الإدارة توافقت على آلية درس قانون الايجارات وفرعيها تابعت البحث في مشروع الانتخابات



الساحلي مترشماً اجتماع فرعية الإدارة

عادت الحركة إلى المجلس النيابي أمس مع انتهاء عطلة عيدي الميلاد ورأس السنة. والتامت في ساحة النجمة ثلاث لجان نيابية للمشاريع والاقتراحات القوانين. وفي السياق، توافقت لجنة الإدارة والعدل على آلية درستها مسجداً قانون الإيجارات وتحديدا المواد المطعون بها في جلسة عقدتها برئاسة النائب روبري غانم وحضور مقررها النائب نوار الساحلي.

وكانت اللجنة بحثت في آلية العمل بالنسبة إلى قانون الإيجارات الذي طعن به من قبل المجلس الدستوري في مادتين وفقرة وتوافقاً على آلية عمل للجنة على أساس البدء بتزيم المواد المطعون بها.

وأشار غانم إلى «أن القانون الذي صدر شكل خضرة إيجابية لأنه سمح للمالك والمستأجر أن يأخذ بالاعتبار حق كل منهما وأعاداً بالتالي حساباتهما وأصبح هناك وعي وإرادة لدى الفريقين لأن يتوصلا إلى توافقات وهذا ما نتمناه». ولفت إلى «مساعٍ تقوم بها نقابة

المحامين ووزارة العدل من أجل التوصل إلى أرضية مشتركة بين المستأجر والمالك وتفضي إلى نتائج إيجابية في الموضوع إلى أن يكون هناك قانون أول». ورأى «أن الإيجارات باتت حرة في ظل وجود مشكلة سكن ومشكلة أساس لا يمكنها إلا إيجاد «الحصر»، مشدداً على «أن الدولة مسؤولة وملزمة بتأمين مساكن نوعاً ما مقبولة وأن توفر للمواطن الإيجار التملك وغيره من الأفكار، وأنه يفترض أن تكون هناك سياسة شاملة»، أملاً «بان تتوافر كل هذه العناصر في القانون الذي ندرسه ونأمل بته في أسرع وقت».

فرعية الإدارة

وتابعت اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة الإدارة والعدل والمكلفة بدراسة مشروع قانون الانتخابات في جلسة عقدتها برئاسة النائب نوار الساحلي وحضور النواب الأعضاء، درس المشروع المذكور. وتناول النقاش مسألة هيئة الناخبين على الانتخابات ودورها. وقررت اللجنة عقد ثلاث جلسات استماع لهيئات وجهات معنية بجوانب أساسية من تطوير قانون الانتخابات وهي: الهيئة الوطنية للإشراف على الانتخابات في تشكيلها وصلاحياتها لا سيما بالنسبة إلى تمويل الحملات الانتخابية والإعلام والدعاية الانتخابيتين. تنظيم الإعلام والدعاية، تحفيز وتطوير مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية.

الدفاع الوطني

وخصصت جلسة لجنة الدفاع الوطني والداخلية والبلديات التي عقدت أمس برئاسة رئيس اللجنة النائب سمير الجسر، لدرس مشروع القانون الوارد في المرسوم الرقم 1904 الرامسي إلى إلغاء القسم الثالث عشر من قانون أصول المحاكمات الجزائية واستبداله بقسم ثالث عشر جديد وإضافة قسم رابع عشر، ومشروع القانون الوارد في المرسوم الرقم 1978 الرامسي إلى إضافة نبتة جديدة في الكتاب الثاني، الباب الرابع - الفصل الأول في قانون العقوبات بعد المادة 421.